زيارة كوشنير كما يراها السياسيون:

التعاون العراقي ـ الفرنسي بداية للانفتاح نحو اوربا وتعزيز الشراكة السياسية والاقتصادية

بغداد/ المدى

أعرب عدد من السياسيين والأكاديميين والإعلاميين عن أملهم في أن يكون للزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير إلى العراق تأثيرات "ايجابية" على مستقبل العلاقات العراقية ـ الأوربية.

وقال جابر حبيب جابر عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب بحسب (أصوات العراق) إن "هذه الزيارة التي تكللت بفتح قنصليتين في محافظتي البصرة وأربيل دليل على وجود رغبة فرنسية في الوجود السياسي المكثف في العراق في الوقت نفسه نجد أن السفارات العربية إلى الآن تمتنع عن فتح أبوابها".

واعتبر جابر أن "عملية التواصل السياسي مع فرنسا أمر ضروري للعراق" لأنها "عضو فاعل في الاتحاد الأوربي وهي من القوى الدولية الكبرى"، داعيا إلى الاستفادة من هذه العلاقات مع فرنسا التي لديها حق النقض للتسريع في خروج العراق من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى ضرورتها في عدم الاعتماد على علاقات أحادية الجانب مع الولايات المتحدة.

وعن الجدوى الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق للعراق في هذا الجانب، أوضح جابر أن "العراق فيه الكثير من الفرص الواعدة للاستثمار"، منوها بأن فرنسا دولة مستهلكة للوقود والعراق يضم احتياطيا كبيرا جدا من النفط وعندما نقوم "بمساعدة العراق من خلال تأهيل آباره وزيادة طاقته الإنتاجية فان ذلك سيعيد التوازن إلى السوق العالمية للطاقة".

وفيما إذا كانت التحركات العراقية نحو الاتحاد الأوربي تمثل بداية تأسيس علاقات جديدة ومتطورة، ذكر جابر أن هذه الزيارة تأتي لتدشين العلاقات مع القوى الأوربية كما أن "هناك زيارة متوقعة لرئيس الوزراء نوري المالكي إلى ألمانيا وكل ذلك دليل على أن الأوربيين الذين وقفوا بسلبية تجاه العراق لاعتراضهم على الوجود الأمريكي فيه، يعتقدون الآن أنه لابد من التعامل مع الوضع الجديد".

من جهته، اعتبر عضو مجلس النواب فالح الفياض زيارة وزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير بداية عهد جديد للعلاقات العراقية الأوربية، مبديا في الوقت نفسه تحفظه عنها معتقدا أنها لم تصل إلى مستوى الطموح مبينا أن "الزيارة مازالت حدثا لم يرتق إلى ما نطمح إليه، حيث انه (كوشنير) أثار في زيارته الأولى مشكلة وأتمنى أن تكون الزيارة الثانية ايجابية".

وأضاف الفياض أن "زيارة كوشنير بداية للتفاعل الفرنسي مع الوضع العراقي الجديد"، مستدركا بالقول "ولكن بمجرد التقائه بمسؤولين رفيعين في الدولة فإن ذلك أمر جيد إذا ما تبعتها علاقات أخرى لتطوير العلاقات العراقية الفرنسية".

أما المحلل السياسي سعد الحديثي، فيرى أن فرنسا تسعى إلى استعادة دورها في المنطقة عموما وفي العراق بشكل خاص على اعتباره محورا للحركة في المنطقة بعد أن شهد الدور الفرنسي في الفترة السابقة تراجعا بعيد الاجتياح الأمريكي الذي "غيب الدور الفاعل لأي جهة إقليمية أو دولية، إذ لم تعط الولايات المتحدة دورا للمشاركة في الملف السياسي أو الاقتصادي والإعماري سوى للشركات الأمريكية".

وأكد الحديثي "أهمية الاتحاد الأوربي باعتباره شريكا لا يمكن لأي دولة أن تستغني عن خبرته بسبب ما وصلت إليه التكنولوجيا هناك والنظم الاقتصادية والإدارية والشركات الصناعية والبترولية التي تشكل دافعا تجاه إعادة إعمار البنية التحتية النفطية في العراق والقيام بمشاريع خدمية قد لا تستطيع الشركات الأمريكية وحدها أن تفي بها وبالتالي فان الانفتاح بين العراق والاتحاد الأوربي مطلوب من كلا الطرفين".

وفي السياق ذاته، ذكر رئيس تحرير جريدة الأهالي هفال زاخويي أن هدف زيارة كوشنير إلى العراق يتلخص في سعي فرنسا للبحث عن موطئ قدم واستثمار فيه و"يريدون ان تكون لهم حصة وان لا تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق وهذا كان واضحا من خلال زيارته إلى إقليم كردستان".

وأشار زاخويي إلى وجود "صراع اقتصادي في العراق بين الاتحاد الأوربي وكذلك القطب الصيني وجميع الأطراف"، مضيفا "إن لم يكن هناك اقتسام مناسب للثروات الاقتصادية والاستثمار في العراق وانفردت بها قوة واحدة فلا يمكن ان تقبل أي قوى دولية ذلك والجميع يبحث عن عدالة في التوزيع بهذا الجانب".

ودعا زاخويي الوزير الفرنسي إلى تطبيق الوعود الفرنسية قائلا "لا يمكن أن نحكم على زيارة كوشنير بأنها زيارة عظيمة في مجال فتح العلاقات مع فرنسا فكل ما حدث هو تصريحات ونحن ننتظر خطوات عملية تؤكد ذلك".

شركة أمريكية تعترف بدفع رشوة للعمل في العراق

واشنطن/ CNN

اعترفت شركة أمريكية للخدمات الدفاعية الثلاثاء، بأنها قدمت رشوة إلى مسؤولين حكوميين، من أجل الحصول على تعاقدات حكومية للعمل مع القوات الأمريكية في العراق.

ووافقت شركة "رامان إنترناشيونال" على دفع الحد الأقصى للغرامة المقررة عليها، بموجب حكم صدر عن المحكمة الاتحادية بمدينة أوكلاهوما، والتي تصل إلى ٥٠٠ ألف دولار، بعد إدانتها بتهمة الرشوة.

ومن المقرر أن تسدد الشركة، التي تتخذ من ولاية تكساس مقرا لها، مبلغاً يصل إلى ٣٢٧ ألف دولار إلى وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون"، في إطار تسوية القضية.

وكانت شركة "رامان إنترناشيونال" قد حصلت على تعاقد حكومي للقيام بتزويد معسكر "النصر" التابع للقوات الأمريكية قرب مطار بغداد، بالبضائع والخدمات اللازمة أفراد المعسكر.

كما تم توجيه الاتهام إلى أحد الموظفين السابقين بالشركة الأمريكية، ويدعى إيلي سمير شدياق، بـ"التآمر لارتكاب جريمة الرشوة"، إلا أنه لم تتم حتى اللحظة، إدانته بهذه التهمة.

وكانت محكمة أمريكية قد حمّلت في وقت سابق من العام الماضي، خمسة أشخاص، بينهم ثلاثة ضباط احتياط، مسؤولية تمرير عقود مقاولات تفوق قيمتها ثمانية مليارات دولار بصورة غير مشروعة، إلى عدد من المقاولين العاملين ضمن برنامج إعادة بناء العراق.

وأعلنت محكمة نيويورك لائحة تضم ٢٥ اتهاماً، بينها تهم بالتآمر والرشوة وغسيل الأموال، مشيرة إلى أن الرشاوى التي تلقاها هؤلاء الأشخاص، كانت إما مبالغ مادية أو هدايا عينية، تشمل سيارات وحلي وعقارات.

وفي أواخر آذار الماضي، أعلنت شركة AB Volvo السويدية، أنها ستعيد قرابة تسعة ملايين دولار، تمثل أرباح اثنتين من شركاتها الفرعية، بموجب عقود ببرنامج "النفط مقابل الغذاء" في العراق، بالإضافة إلى قبولها دفع غرامات تبلغ ١١ مليون دولار، لتفادي المحاكمة. وأدارت الأمم المتحدة برنامج "النفط مقابل الغذاء" بين الأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٣، بهدف تأمين مبيعات النفط العراقي مقابل إمدادات غذائية، لتخفيف المعاناة عن العراقيين، بعد العقوبات التي فرضت على النظام السابق بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠.

ويذكر أن لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة، التي يرأسها رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي السابق، بول فولكر، اتهمت في ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٥، ما يربو عن ٢٢٠٠ شركة، من ٤٠ دولة، بالتآمر مع النظام العراقي السابق، وجني قرابة ١,٨ مليار دولار من البرنامج بصورة غير مشروعة.

التكتلات السياسية الجديدة، وجه آخر للديمقراطية

بغداد / اصوات العراق

رأى برلمانيون ومحللون في التكتلات السياسية التي ظهرت في الأسابيع الأخيرة صورة من الاصطفاف تستدعيه الانتخابات التي يقبل العراق عليها في الخريف القادم.

وشهد الأسبوعان الماضيان حراكا في المشهد السياسي تمثل في الاتجاه نحو تكتلات جديدة، فقد تم السبت الماضي الإعلان عن تشكيل (تيار الإصلاح) برئاسة إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء السابق العضو في حزب الدعوة الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء الحالي بمشاركة عدد من الشخصيات من مختلف الكتل والأحزاب السياسية بهدف "نبذ الطائفية والمحاصصة ومحاربة المليشيات، فضلا عن بناء الطاقات الشبابية الواعدة" معلنا الانفتاح على كل الشخصيات الوطنية المستقلة وسط أنباء وتلميحات عن نية حزب الفضيلة الانضمام إلى التيار.

وقال النائب باسم شريف "في النظام الديمقراطي يجب أن تكون هناك تحركات سياسية ونتوقع أن تكون هناك تكتلات سياسية جديدة واصطفافات جديدة ولا نتوقع للعملية السياسية في العراق أن تبقى جامدة على تكتلات سابقة خاصة أن بعض التكتلات أو التحالفات السابقة بنيت على أسس غير صحيحة؛ طائفية أو عرقية".

وأضاف النائب عن حزب الفضيلة "نحن بحاجة إلى تكتلات تبنى على أساس المشروع الوطني لهذا السبب نشاهد تفككا في التحالفات والتكتلات القديمة وبروز تحالفات وتكتلات جديدة". وأوضح أن "القوائم السابقة التي شاركت في الانتخابات كانت مبنية على أسس طائفية وعرقية لهذا شهدت العديد من الانسحابات والتغيرات وبما أننا مقبلون على انتخابات جديدة فنتوقع ظهور تكتلات وتحالفات جديدة مبنية على أسس تختلف عن الأسس التي قامت عليها التحالفات السابقة". وتوقع النائب أن تظهر تكتلات سياسية أخرى مع اقتراب موعد الانتخابات وقال "سنشهد تحالفات وتكتلات جديدة يمكن أن تتبلور في انتخاب مجالس المحافظات أو ربما استعدادا للانتخابات العامة في البلد".

ورأى أن "تبني المشروع الوطني وفشل المشروع الطائفي" في العراق يستدعي وجود تحالفات جديدة.

وقال شريف إن "المشروع الطائفي ربما كان له صدى وأرضية في السنوات السابقة ولكن الآن نشهد تراجع وانحسار هذا المشروع أمام المشروع الوطني الذي يجمع الكتل السياسية على أسس وطنية بعيدة عن الانتماء الطائفي أو العرقي أو المذهبي أو الاسمي" بحسب شريف.

ورأى النائب علي الأديب في ظهور تكتلات سياسية جديدة على الساحة "صورة من صور الديمقراطية خاصة قبيل خوض غمار المنافسة الانتخابية".وقال الأديب، وهو قيادي في حزب الدعوة أحد مكونات الائتلاف العراقي الموحد، إن "التوجهات السياسية للكتل والأحزاب والحركات هي للتحرك لإعداد نفسها لخوض انتخابات المحافظات خاصة أنه تجرى لأول مرة انتخابات في العراق بشكل أكثر حرية من السابق، باعتبار أنه كانت توجد قوى إرهابية تمنع الانتخابات وتحرمها وتحاربها".

وأضاف "الآن في تلك المحافظات اختل التوازن ولذلك تشوهت النتائج الانتخابية ولم يصبح مجلس المحافظة يعبر تعبيرا حقيقيا عن الوجودات السياسية أو الاجتماعية الفاعلة بشكل حقيقي فيها".

وتوقع النائب أن تظهر تكتلات سياسية أخرى، ولكن على العموم الكيانات السياسية التي ستدخل في الانتخابات هذا العام هي اقل بكثير من الكتل السياسية السابقة لأن الكيانات الفردية التي دخلت سابقا لم تحصل أصوات الناخبين أما الآن إذا انضم هؤلاء إلى قوائم معينة أو جبهات ربما ستكون فرصتهم اكبر للحصول على أصوات الناخبين".

اكد ان الحفاظ عليها مهم جداً

مسؤول أمريكي: صولة الفرسان احدثت " مكاسب جذرية " في البصرة

البصرة/ وكالات

قال مدير مكتب السفارة الأمريكية في البصرة، إن حملة (صولة الفرسان) أحدثت "مكاسب جذرية" وأوجدت شعوراً جديداً بالأمن في المحافظة، مشيرا إلى أنه من المهم جداً الحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت.

وذكر هال هوارد، خلال مؤتمر صحفي عقده (الثلاثاء) في مطار البصرة الدولي، حضرته الدكتورة رائي أوكلا كبيرة ممثلي البصرة لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أن حملة (صولة الفرسان) الأمنية في البصرة " أحدثت مكاسب جذرية، وأظهرت أن الحكومة العراقية لن تتسامح إزاء حالة إنعدام القانون."وأضاف "كانت الحملة رسالة تشير إلى أن أهل البصرة، بجميع مكوناتهم الدينية والطائفية، تعبوا من العنف والإرهاب والإجرام، كما أظهرت أن رئيس الوزراء (نوري المالكي) كان راغبا في التصرف ضد المجموعات المسلحة التي تعمل خارج القانون."وشنت القوات حملة أمنية واسعة سميت (صولة الفرسان) في البصرة، في الأسبوع الأخير من شهر آذار الماضي. وقالت الحكومة، في حينها، إنها تهدف من وراء العملية القضاء على "الخارجين عن القانون" في المحافظة، وقادها رئيس الوزراء نوري المالكي بنفسه.

وأوضح هوارد أن القوات الأمريكية والبريطانية "ساعدت، من جهتها، قوات الأمن العراقية في فصول هذه الحملة، عندما طلبت الحكومة العراقية منها ذلك." وإستطرد المسؤول الأمريكي قائلا "تدرك أن هذه المكاسب ليست دائمة بعد، وتريد الولايات المتحدة مساعدة الحكومة المركزية والحكومات المحلية في المحافظة على هذه المكاسب ".

وكانت القوات الأمريكية والبريطانية سارعت إلى مساندة القوات العراقية، التي نفذت عملية (صولة الفرسان) في البصرة، بعد أن نشبت مواجهات دامية بين تلك القوات ومجموعات مسلحة استمرت قرابة إسبوع.وأشار هال هوارد إلى أن إحدى مهام مكتب السفارة الإقليمي في البصرة هي "المساعدة في جذب الإستثمارات الخاصة العراقية والأجنبية"، معتبرا أن جذب المستثمرين "سيرتقي بالإقتصاد العراقي من خلال إيجاد فرص العمل."وأضاف قائلا "لكننا ندرك أهمية ان تكون لحكومة العراق سلطة التصرف بموجوداتها القومية كالمطار والموانئ البحرية."ولفت إلى أن الولايات المتحدة " أنفقت المليارات في العراق، وأن دافعي الضرائب الأمريكيين قاموا بهذا الإستثمار لأن الحكومة تتطلع إلى علاقة طويلة المدى (مع العراق) أساسها التعاون والصداقة"، منوها بأن هناك (١٨) مشروعا نفذتها الولايات المتحدة في البصرة.

منظمة فرنسية تطالب "باستقبال منظم" للعراقيين على أراضيها

واشنطن: اجراءات بغداد " جديرة بالاطراء " بشأن عودة اللاجئين لمساكنهم

واشنطن ـ باريس / الوكالات

قال جيمس فولي كبير المنسقين الأمريكيين لشؤون اللاجئين العراقيين ان الولايات المتحدة تستقبل مزيدا من اللاجئين أكثر من ذي قبل لكن يتعين على العراق تكثيف جهوده لتشجيع مواطنيه المقيمين في الخارج على العودة لديارهم.

وقال فولي ان الولايات المتحدة التي تتعرض لانتقادات لبطء ايقاع استقبالها اللاجئين العراقيين على ثقة من انها ستحقق المستوى المستهدف وهو استقبال ١٢ الف لاجيء بحلول نهاية ايلول المقبل.

وقال فولي للصحفيين انه برغم تراجع عدد من المغادرين من العراق منذ الخريف الماضي فيما يرجع جزئيا إلى تحسن الوضع الأمني إلا انه لم يتم رصد نمط ملحوظ لعودة اللاجئين.

وأضاف ان العراق لم يتخذ سوى خطوات محدودة لتشجيع اللاجئين على العودة ووصف إعلان رئيس الوزراء نوري المالكي في الفترة الأخيرة عن انفاق ١٩٥ مليون دولار على تشجيع اللاجئين على العودة بانه "جدير بالاطراء" لكنه "ليس سوى قمة جبل الجليد."

وقال فولي ان تحقيق هدف استقبال ١٢ الف لاجيء سيعني استقبال ١٨٠٠ لاجيء شهريا في المتوسط من الآن وحتى ايلول. وأضاف "هذه مهمة صعبة لكننا عازمون على النجاح فيها وتتزايد ثقتنا في النجاح."

وفي السنة المالية ٢٠٠٧ استقبلت الولايات المتحدة ١٦٠٨ عراقيين ارتفاعا من ٢٠٢ في العام السابق.

وقال فولي ان المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة وجدت أن ٧٠ بالمئة من العائدين إلى العراق لم يتمكنوا من العودة لمنازلهم. وأضاف "من الواضح تماما ان الحكومة لم تكن مستعدة لتوفير السكن والخدمات الضرورية للعائدين."

وقال ان تعهد المالكي الاسبوع الماضي في مؤتمر في السويد بانفاق ١٩٥ مليون دولار "مجرد خطوة صغيرة في عملية تتطلب الكثير من الجهد والموارد والالتزام من جانب الحكومة العراقية."

من جانب آخر طالبت منظمة "فرنسا ارض اللجوء" غير الحكومية الثلاثاء الحكومة الفرنسية التي تؤكد استعدادها لاستقبال عراقيين "بينهم مسيحيون"، بان تطبق هذه السياسة اولا بـ"استقبال منظم" لالاف العراقيين الموجودين اصلا على اراضيها.

ولفتت المنظمة في بيان "انتباه الحكومة الى وجود الاف العراقيين مؤقتا على اراضيها في عوز تام وبدون مستند ثبوتي او حقوق".

واضافت ان "فرنسا تطبق في الواقع منذ خمس سنوات سياسة هجرة قسرية تجاه العراقيين والافغان والايرانيين".

واشار البيان الى ان فرنسا ارض اللجوء "تود تذكير" الحكومة "بضرورة احترام عدد معين من المعايير الدولية في مجال الحماية، ومن الضروري ان تكون مفوضية الامم المتحدة العليا للاجئين مشاركة في استقبال واختيار اللاجئين المقبولين في فرنسا".

أكدوا أن الاستقرار الأمني منوط بمشاركة المدنيين في مختلف الفعاليات

مواطنون: دعم التوجهات الحكومية في بسط سلطة القانون يعطي وجهاً آخر للعراق

بغداد/ المدى

تشير الأوضاع الحالية في العراق الى وجود طفرة نوعية في تحسن شؤون البلاد بصورة عامة، وخاصة في الملفين السياسي والامني.

ولعل من الأمور التي ساعدت على هذا التحسن، الدعم الجماهيري الذي احاط بالعمليات الامنية الاخيرة، ورغبة الشعب العراقي في الاستقرار السياسي، وعودة الكتل السياسية المنسحبة من الحكومة، وهو ما تم بالفعل بعد ان عزز موقف الحكومة تجاه محاربة المليشيات والجماعات المسلحة واطلاق سراح المعتقلين، في تأييد القوى السياسية المختلفة ما دفعها الى العودة للحكومة وتأييد البرامج التي تسير عليها.

يقول فيصل ابراهيم وهو مدرس في احدى ثانويات بغداد ان وحدة الرؤية تجاه القضايا المهمة هي التي اسهمت في التقارب السياسي بين الكتل السياسية المختلفة وتحقيق النجاحات في الملف الامني، واضاف: قبل مدة ليست بالقريبة كانت الحكومة قد بدأت بفقدان عدد من الكتل السياسية اثر انسحابها منها، لكن تلك الكتل بدأت بالعودة شيئا فشيئا بعد تطابق الرؤى بشأن القضايا الحساسة، وهو ما اضفى نوعا من الاستقرار الامني والسياسي وارتياحا في الشارع العراقي.

فيما قال ليث اسماعيل/ موظف ان على المواطنين دعم الحكومة والقوى الامنية في برامجها لفرض سلطة القانون على جميع مفاصل الحياة في العراق واضاف: مهمتنا كمواطنين العمل على دعم الحكومة في برامجها السياسية، كونها منتخبة من قبل الشعب وتمثل جميع اطيافه. وتابع: اثرت العمليات الارهابية في تأخر عمليات البناء والاعمار وتحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين، لكن بتكاتف العراقيين مع الحكومة والقوات الامنية في عملياتها العسكرية لمطاردة الخارجين على القانون، فأن عجلة البناء ستدور وسيرى المواطن بصورة جلية التحسن في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والامنية.

ويؤكد كاظم طالب وهو متقاعد ان الحكومة بحاجة الى الدعم الان اكثر من أي وقت مضى، واضاف: الدعم لا يعني الخروج في مسيرات جماهيرية ترفع فيها الشعارات السياسية المؤيدة، بل العمل الفعلي والتعاون البناء في القضاء على الفساد الاداري في مؤسسات الدولة وتصفيتها من العناصر السيئة التي تمتص حقوق المواطن وتحط من هيبة الدولة، وقال: ويشمل الدعم ايضا التعاون مع القوى الامنية التي سجلت هي الاخرى صفحة بيضاء في الولاء الى الوطن من خلال التضحيات الجسام التي قدمها منتسبو الشرطة والجيش في قتال الجماعات الارهابية التي حاولت دق اسفين بين ابناء الشعب الواحد. وتابع طالب: ان هذين التعاونين سيسهمان في توفير ارضية صلبة للحكومة في المضي بتقديم الخدمات والانجازات التي وعدت بها ابناء الشعب العراقي.

واكد نصير العتابي استاذ في علم النفس ان المواطن ادرك متأخرا اهمية حصر السلاح بيد القوات الحكومية ونزع سلاح المليشيات تعزيزا لفرض هيبة الدولة كونها الضمان الوحيد لإحلال الامن وتطبيق القانون تجاه كل من تسول له نفسه العبث بحقوق الاخرين، واضاف ان المواطن العراقي عانى طوال فترة حكم النظام السابق من كره للقانون وفقراته التي تستجد تبعا لأهواء او مصلحة حكومية او اصدار قرارات تكون بمثابة اتاوات تفرض على المواطن تمتص مدخولاته او لإجباره على الخدمة العسكرية وغيرها كثير، ونتج عن هذه القوانين كبت ادى تراكمه الى تمرد المواطن تجاه النظام والحكومة التي تشكلت في اعقاب سقوط نظام صدام ولكن التجربة المريرة التي مر بها شعبنا من جراء غياب سلطة القانون الحكومي اعاد الى ذهن المواطن اهمية دعم واسناد الحكومة.

فيما قال هيثم سعيد وهو طالب جامعي ان دعم الحكومة والقوات الامنية سيسهم في تحسين الخدمات، واضاف: في حال الاستقرار الامني والسياسي فأن الخدمات ستعود الى جميع مدن العراق، خاصة ان الاستقرار بصورة عامة، هو عامل جذب للاستثمارات، وبالتالي سيرى المواطن بعد دعمه القوات الامنية في حملتها لبسط القانون وتثبيت اسس الدولة الحديثة المبنية على الديمقراطية واحترام الاخر، سيرى ان العراق سيبدو بشكل يختلف عن الصورة الرمادية التي أراد الاعداء رسمها.